الأمم المتحدة

A/ES-10/775–S/2018/329

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد نفسي مضطرا إلى الكتابة إليكم مرة أخرى، في ضوء الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل اليوم ضد المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين، حيث قتلت، حتى الآن، ٨ مدنيين وأصابت أكثر من ١ ٠٠٠ بجروح، بطرق منها استخدام الذخيرة الحية على نطاق واسع. وبذلك يصل عدد المتظاهرين الذين قتلوا في غزة منذ أن بدأت ”مسيرة العودة الكبرى“ يوم الجمعة الماضي إلى ٢٧ وعدد الجرحى في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية إلى أكثر من ٢ ٥٠٠.

وأسماء المتظاهرين الذين قتلوا اليوم هي علاء الدين يحيى الزاملي، ١٧ عاما، ومجدي رمضان شبات، ٣٨ عاما، وحسين محمد ماضي، ١٦ عاما، وأسامة خميس قديح، ٣٨ عاما، وإبراهيم العر، ٢٠ عاما، وصدقي فرج أبو عطيوي، ٤٥ عاما، وصبحي أبو عطيوي، ٢٠ عاما، ومحمد سعيد موسى الحاج صالح، ٣٣ عاما. ولقي ثائر محمد رابعة، ٣٠ عاما، حتفه نتيجة للجروح التي أصيب بها في الأسبوع الماضي.

ونؤكد مجددا أن ”مسيرة العودة الكبرى“ احتجاجٌ سلمي ضد مصادرة الأراضي والتشريد والاحتلال والحصار.

وكما ذكرت ليز ثروسيل، المتحدثة الرسمية باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: ”بالنظر إلى العدد الكبير من الإصابات والوفيات وعلى ضوء التصريحات المثيرة للقلق الصادرة عن السلطات الإسرائيلية في الأيام التي سبقت التظاهرات، والمؤشرات بأن القتلى والجرحى كانوا غير مسلحين ولم يشكّلوا تهديدًا خطيرًا على قوات الأمن الإسرائيلية التي كانت محمية جيدًا، بل وفي بعض الحالات فإن الضحايا كانوا في حالة هروب بعيدًا عن السياج الأمني، فإن هناك مؤشرات قوية بأن قوات الأمن

180418 170418 18-05874 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإسرائيلية استخدمت القوة المفرطة''. وتوفر هذه العناصر مجتمعة دليلا قويا على قرار إسرائيل المتعمد استهداف المدنيين واللجوء إلى القوة الفتاكة غير القانونية في ازدراء تام، مرة أخرى، لالتزاماتها ولقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وللمبادئ الإنسانية الأساسية.

ولا تمثل الأحداث التي وقعت بالقرب من الحدود بين غزة وإسرائيل ''اشتباكات'' بين ''جانبين''؛ بل تشكل مجزرة لمدنيين فلسطينيين عزل، قتلوا جميعهم داخل غزة وضمن ''المنطقة العازلة'' التي تفرضها إسرائيل بصورة غير قانونية، والتي اجتزئت من قطاع غزة من قبل أحد أفضل الجيوش تجهيزا في العالم، ويجب إدانتها بأقوى العبارات. وتأتي تلك الأحداث نتيجة الإفلات من العقاب الذي يشكل مكونا أساسيا من بنية إسرائيل التي لا تزال تتمتع به فيما يتعلق بانتهاكاتها وتجاوزاتها الجسيمة للقانون الدولي. وقد أصبح أمرا عاديا، بل متوقعا، أنّ قتل الفلسطينيين إما أن يُقابل بالتجاهل أو أن يلقى ترحيب المسؤولين الإسرائيليين، وهو ما يدعو إلى المزيد من الجزع. فأرواح الفلسطينيين ليست ذات أهمية لإسرائيل.

وفي هذا السياق، نرحب بالبيانات التي صدرت عن المجتمع الدولي، بما في ذلك عن الأمين العام للأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات الإقليمية، وعدد من منظمات المجتمع المدني الدولية والإسرائيلية والفلسطينية، والتي أكدت من جديد الحق في الاحتجاج السلمي ودعت إلى إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في قتل إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين المشاركين في الاحتجاجات السلمية. وينبغي إلحاق هذه النداءات بالإجراءات الواجبة لمساءلة الجناة والحيلولة دون تكرار تلك الجرائم وخسارة المزيد من أرواح الأبرياء. وعلاوة على ذلك، يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن العمل من أجل ضمان حماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن دون هذه الحماية وإنهاء الاحتلال، سيستمر الفلسطينيون في دفع الثمن — بأرواحهم.

وللأسف، خلال هذه الأحداث المأساوية، برز أحد الأصوات الناشزة، الذي لم يأت على ذكر الضحايا الفلسطينيين ورفض تحميل السلطة القائمة بالاحتلال المسؤولية عن أفعالها، وشجعها كذلك على مواصلة جرائمها المتهورة والنكراء وانتقاصها من آدمية الشعب الفلسطيني.

والشعب الفلسطيني في غزة، الذي يرزح تحت حصار إسرائيلي غير قانوني ولاإنساني وآثار الاعتداءات العسكرية المتعاقبة وما نجم عنها من أزمة إنسانية مأساوية، اختار الاحتجاج السلمي في كفاحه ضد الحالة المروعة التي يتحملها ومن أجل الإعراب عن آماله. ولا يمكن أن تظل نداءاته دون إجابة.

وقد تأخر العالم كثيرا في الوقوف مع المبادئ والالتزامات التي جرى التأكيد عليها مرارا وتكرارا والمطالبة بإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي للأرض الفلسطينية وإنهاء تجاهله الصارخ لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني. وقد حان الوقت لأن يعيش الشعب الفلسطيني كشعب حر في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. وقد حان الوقت لأن ينال الشعب الفلسطيني حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف الخاصة به ويحقق عدالته.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٢٩ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين.

وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (A/ES-10/774-S/2018/296)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان تلك التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة